التراث العمراني والعَوْلَمَة الاقتصادية

أطروحة في حماية التراث العمراني والمجتمع والعمالة المحلية في المدينة العربية

وليد أحمد السيد

دكتوراه في فلسفة العمارة / جامعة لندن – مدير مجموعة لونارد لأبحاث واستشارات العمارة والتراث بلندن

sayedw03@yahoo.co.uk - w.sayed@lonaard.com

ملخَّص البحث :

شَهِد العالَمُ مؤخَّرًا سلسلة من تَداعيات أزمات اقتصادية سبَّبتْها عولمة الاقتصاد ، وتَغَوُّل العديد من الشركات العالمية الكبرى في أسواق المال والعقارات العالمية ؛ ونتيجة لذلك ، ونظرًا لترابُط الاقتصاد العالمي ، فقد توالَتْ سلسلة من الخسائر والانكماش الاقتصادي ، وتهاوَتْ شركاتٌ كبرى كقِطَع الدُّومينو ، وفي إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي للرساميل وفي إطار العولمة ، تبدو الحاجة مُلِحَّةً لبروز سياسات تحفظ اقتصاد الدول الضعيفة اقتصاديًّا من هذا التَّغَوُّل للاقتصاد العالمي ، وسيطرته على اقتصاديات الدوَل النامية بتبعيَّتها المباشرة وغير المباشرة له .

وفي إطار البحث في أهميَّة التراث المحلي ودوره في الحِفَاظ على الكثير من مقوِّمات الحياة كالسِّلَع الأساسية والخِدْمات ، وتشغيل الأيدي العاملة المحليَّة – تبدو ضرورة تقديم منهجيَّات وآليَّات طالَمَا تَمَّ تجاهُلها لحماية اقتصاديَّات ومجتمعات الدول العربية نزوعًا نحو استقلالها من تبعيَّة سوق المال العالمي وتقلُّباته ، ونقل رءوس المال العربية لاحتكار التدخُّلات والتداخُلات الأجنبية .

ولذلك فهذه الورقة تُعالِج مسألة التراث على ثلاثة مَحاوِر أساسية ضمن سؤال التراث والهويَّة والعَوْلَمَة الاقتصادية ، وتأثيرها على سوق المال والعقار والعمالة المحلية ، والتأثيرات الجانبيَّة للمجتمعات المحليَّة :

المحور الأول – ويناقش مقدِّمة تتناوَل أهميَّة التراث ، ودوره في حماية المجتمعات من تَغَوُّل العَوْلَمَة ضمن مسألة الهويَّة والحَداثَة .

المحور الثاني – ويتناوَل مسألة عَوْلَمَة الاقتصاد ، ويستعرِض تأثيرات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال والعقار في العالم العربي ، بالإضافة إلى تداعياتها على العمالة المحليَّة والتراث العمراني المحلي ، والعلاقة المباشرة بين التغريب العمراني وتأثُّر سوق العمال المحلية ، كما يستعرِض نماذج عالمية وحالات دراسية وأطروحات لحماية المجتمعات المحلية اجتماعيًّا واقتصاديًّا .

المحور الثالث – ويُناقِش أطروحة أساسية تُقَدِّمها الورقة لمُجابَهَة الأزمة العالمية الحالية ، وتداعياتها على التراث العمراني والاقتصاد والمجتمعات المحلية .

وتنتهي بتوصيات ودروس مُستَفادة نحو تقديمها للجهات المختصَّة ، وللمزيد من البحث والدراسة كمنهجيات وآليَّات لتطبيقات عملية مؤسساتية وحكومية وفردية ، المحاور الثلاثة تُقدِّم إجابات وحلولًا منهجية لأسئلة مهمَّة مثل : كيف يُسهِم تبنِّي النموذج التراثي العمراني في مكافحة عَوْلَمَة الاقتصاد العالمي ؟ وهل تُقدِّم آليَّات الحفاظ التراثي حَصانة اجتماعية نحو تقليل البطالة وتوظيف الأيدي العاملة المحليَّة مُقابِل تداخلات الاقتصاد المُعَولَم في أسواق المال العربية ؟ وما هو نظام العونة وكيف يعمل ؟ وما هو نظام (STEL) وكيف يعمل في حفظ رأس المال المحلي ، وتقليل تداول السِّلَع والخدمات خارج حدود الإقليم ؟ وغيرها من الأسئلة المحورية التي تُقدِّم إطارًا شُمُوليًّا ومنهجيًّا ومقاربة أساسيَّة تطرحها هذه الورقة ضمن منظور اجتماعي – اقتصادي لتَبَنِّي النموذج التراثي العمراني مُقابِل تداعيات العَوْلَمَة والتغريب .

كلمات أساسية : حفاظ معماري ، التراث والعولمة ، تراث معماري ، التراث والهويَّة والحَداثَة ، عَوْلَمَة اقتصادية .

مقدمة – أهداف البحث ومنهجيَّته :

في ضوء ما يمرُّ به العالم عمومًا والعالم العربي خصوصًا من أزمة اقتصادية عالميَّة ، فضلًا عن ظاهرة العَوْلَمَة الاقتصادية التي غزَتْ كلَّ بِقاع العالم في العقود الثلاثة الأخيرة ، باتت مسألة الحِفاظ على الموارد والعمالة المحلية على أعلى سُلَّم أولويَّات الدول التي تهدف لحماية اقتصادها المحلي وبخاصة في الأقاليم محدودة الموارد ، هذا البحث يَهدِف لإلقاء الضوء على أبرز النِّقاط فيما يتعلَّق بهذه المسألة .

وتتلخَّص منهجيَّة البحث في مراجعة أبرز الوسائل العالمية المُتَّبَعة ، مع عرض نماذج وأمثلة من الحالات العالمية الناجحة عن طريق مناقشتها ومحاولة تفعيلها بما يُناسب الواقع المحلي العربي في المدينة العربية ، والتي غدَتْ مسرحًا لاستثمار الشركات العالمية الغازية التي ترى فيها مجالًا للكسب والثراء ومجالًا للصفقات التجارية ، بعيدًا عن مُراعَاة تراثها وثقافاتها المحلية ، أو متعلقات عاداتها وتقاليدها ، هذا البحث يهدف لتقديم أطروحة عامَّة في هذا الإطار ، وعلى محاور ثلاثة تَمَّ سردها في ملخَّص البحث أعلاه .

الجزء الاول – مقاربات نظرية أساسية في التراث العمراني للمدينة العربية والعولمة :

نطرح في الجزء الأوَّل مُداخَلَة أساسية في مفهوم التراث وأهميَّته ، ومن ثَمَّ أهميَّة الحِفَاظ عليه في زمن العولمة ، وأهميَّة التراث ودوره في حماية المجتمعات من تَغَوُّل العَوْلَمَة ضمن مسألة الهُوِيَّة والحَداثَة .

يحتلُّ التراث كمفهوم وكآليَّة مركزًا مهمًّا في الخطاب الثقافي والمعماري العربي وبخاصَّة في إطار الهُوِيَّة والمُعاصَرَة ، ومع انتشار العَوْلَمَة كظاهرة عالمية لها تداعياتها على الأُمَم والشعوب بدَأَتْ صحوة العودة للتراث تجد طريقها لبعض الأُمَم وبخاصَّة في العالم الثالث ، وبين مَن يناهض أفكار العَوْلَمَة وأُسُسَها في غزو البِنْيَة التحتيَّة للثقافات والشعوب الضعيفة ، وتفكيك بنيتها وتكوينها الحضاري .

١ . ١ - التراث والعَوْلَمَة :

تختلف نظرة المفكِّرين والكُتَّاب لظاهرة العَوْلَمَة ، وإن كان هناك شِبْهُ إجماعٍ عامٍّ في التعريف لها ، فهي مفهومٌ يقوم على إلغاء الحدود والفواصل الجغرافية بأحسن الأحوال ، كما يقوم بالعمل على تذويب الفروق الثقافية بين الشعوب المختلفة ، ويعمد البعض إلى توصيفها كظاهرة غامرة طامَّة تقوم بابتلاع الحجر والشجر والبشر ، جميع هذه التعريفات والتوصيفات تؤدِّي كليًّا وجزئيًّا للتعبير عن هذه الظاهرة التي تُوصَف بأنها حديثة[١] ويُشير بعض المفكِّرين (ياسين : ٢٠٠٧ ، الجابري : ٢٠٠٧) إلى العَوْلَمَة كظاهرة حديثة رُصدت مع مطلع الثمانينيَّات ، والتي ذاعَتْ آنذاك بما عُرِف بمصطلح « الكونيَّة » قبل الإجماع على مصطلح « العَوْلَمَة » المُتداوَل اليوم[٢] .

(١) انظر : مقال د . وليد أحمد السيد ، مجلة البناء « قراءات أساسية في العولمة والهوية والتراث » ، العدد ٢١٦ ، السنة الثامنة والعشرون ، أكتوبر ٢٠٠٨ ، ص ٣٨ .

(٢) ومن هؤلاء مثلًا الكاتب والمفكِّر المصري السيد ياسين ، وكذلك محمد عابد الجابري في مقالين منشورين في صحيفة الاتحاد الإماراتية بتاريخ ٢٣ آب ٢٠٠٧ . انظر : الصحيفة وأرشيف مقالات الكاتبين في سلسلة مقالات أسبوعية حول العولمة في العام ٢٠٠٧ .

وثَمَّة تساؤُل مهمٌّ يدور بين أوساط المفكِّرين بحثًا عن إجابة هو : مَن يُعَوْلِم مَن ؟

والإجابة : أنه من غير الموضوعي أو العلمي الإشارةُ بأصبع الاتِّهام لفرد أو مجموعة أو دولة ، بالرغم من أنَّ أصابع الاتِّهام عمومًا تُشير لصراع ثقافي وحضاري بهدف السيطرة بين شرق وغرب ، وشمال وجنوب ، وعرب وعجم ، وقد يكون في هذا التمييز ما فيه من الصحَّة ؛ فهناك دومًا مَن يَرْكَبُ الموجة ، وهناك أيضًا مَن يستغلُّها ، بَيْدَ أنَّه بات من المعلوم الآن أن العَوْلَمَة كظاهرة تَلْغِي الفواصل والحدود بين هذه الثقافات أصلًا ، وبذا يكون في الإشارة إلى قويٍّ في مُقابل ضعيف منطقًا أبلغ من شرق وغرب ، أو التمييز بين « الاثنينات » والطوائف في عالم متغيِّر ذلَّل وسائل الاتِّصالات ، وتَكاد تذوب فيه الجنسيات ، فهذه الظاهرة – ذات التناقض الظاهري – حوَّلت المجتمعات « الغازِيَة » إلى ضحايا للظاهرة ذاتها (السيد : ٢٠٠٨)[١] ، والعَوْلَمَة هي عدوٌّ فريد للتراث ، فإن كان الاستشراق هو العدو التقليدي للتراث ، فخطر الاستشراق سابقًا كان يتمثَّل في تقديم التراث ككائن « مُنقرِض » ينبغي تحنيطه في المتحف وتوثيقه كجزء من « تاريخ » الأمَّة الثقافية الذي لا يُناسِب الحاضر ، أمَّا العَولَمة فتعمل على تطويع البيئات المختلفة وصَهْرِ بنياتها التكوينية لتُلائِم مفاهيم « عالميَّة » تتجاوَز القِيَم المحلية والإقليمية وتعمل على تذويبها ومحوها – وهنا مَكْمَن الخطر .

١ . ٢- أهمية الهُويَّة والتراث :

حفَلَتْ مُنتَديات الفكر المعماري العربي المُعاصِر بإشكالية التراث والحَداثَة ؛ حيث طُرِحت تساؤلاتٌ مُتشَكِّكة حول أهميَّة التمسُّك بالتراث ، والذي يعتبره دُعاة التقدُّم نموذجًا للتقوقع « والإعاقة التاريخية » ! وأهميَّة التراث لا تَتبُع فقط من كونه الوعاء « الناقل » للحضارة عبر الأجيال ، بل يقترن بموضوع الهُويَّة ؛ لكونهما من تجليَّات وإفرازات الثقافة المحلية والإقليمية ، وبالرغم من ترسيمهما لحدود الثقافات المحلية والإقليمية ضمن دوائر مُتباعِدة عن المركز ، إلاَّ أنهما في الواقع مَطَّاطان في الوقت ذاته ، فلا يمكن رسم الحدود لهما بمَعالِم دقيقة وثابتة ثبوتًا مطلقًا ، فالهويَّة يمكن رصدها بلَكْنَة لسان محلية أو بلسان إقليمي أو غيره عالمي ، أو بلباس محلي أو بلباس إقليمي أو آخر عالمي ، وكذا يمكن رصدها بموروث شعبي من قصة قصيرة محليَّة أو أخرى إقليميَّة وثالثة عالميَّة ، وهكذا إلى ما لا نهاية له من مَعالِم الثقافة التي تتفاعَل يوميًّا مع المُحيط الثقافي المحلي والإقليمي ضمن نِطاق الموروثات الحضارية والمُعطَيَات البيئية وقوانين « الإهمال والاستعمال » الثقافي والأعراف المجتمعية ، لتنتج بالضرورة مُفرَزات تُعرَف « بالهويَّة والتراث» ، ومن هنا فمفرزات التراث والهوية إنَّما هي نِتاج عمليَّات يوميَّة مستمرَّة غير مُتناهيَة من المُعطَيَات والانتخاب الطبيعي التي تُمارِسها الأُمَم بعامَّتها ومُفكِّريها أفرادًا ومجموعات ؛ لتُفرِز بالمحصِّلة ما يُميِّز هذه الأمَّة عن تلك من الأُمَم (السيد : ٢٠٠٨)[٢] ، فمَعالِم الهُويَّة ومُفرَزات التراث بهذه العملية الديناميكية إنَّما هي مُفرَزات حركيَّة وليست جامدة ، تُفرِز وتسقط طبيعيًّا بحركة وآلية مُعَقَّدة كلَّ لحظة تتفاعَل فيها مختلف العوامل التي تُشَكِّل مَعالِم الحضارة الواحدة ، عناصرها المُتفاعِلة

(١) انظر : مقال د . وليد أحمد السيد ، مجلة البناء « قراءات أساسية في العولمة والهوية والتراث » ، العدد ٢١٦ ، السنة الثامنة والعشرون ، أكتوبر ٢٠٠٨ ، ص ٤٠ .

(٢) انظر : مقال د . وليد أحمد السيد ، مجلة البناء « قراءات أساسية في العولمة والهوية والتراث » ، العدد ٢١٦ ، السنة الثامنة والعشرون ، أكتوبر ٢٠٠٨ ، ص ٣٨ – ٤٢ .

هي بيئية واجتماعية وسلوكية ونفسية واقتصادية ، وما لا يُحصَى من المعايير التي ربما لا يمكن رصدها وقياس أثرها الحسي بالمجتمعات قياسًا علميًّا مَخْبَريًّا ، بالرغم من أن نواتجها من مُفرَزات التراث هي ممَّا يبقى كشاهدٍ على هذه التفاعلات اللامتناهية بدلالة ومع مرور الزمن[١] ، ومن هنا تتبدَّى أهميَّة التراث كمُعطى « حركي » ناقلٍ للحضارة والثقافة المحلية والإقليمية والمُعَبِّر عن المراحل التي تعاقبَتْ على ذاكرة وتاريخ الأمَّة ، والدعوة لمحوها هي أشبه بمَن يمحو الجينات البنيويَّة لكائن عضوي يحمل تاريخًا وحضارة وذاكرة تتضمَّن العادات والتقاليد والمُمارَسات الاجتماعية والخبرات المتناقلة التي مرَّت بالأجيال من السَّلَف إلى الخَلَف ، فالدعوة لتَجاوُزِها ومَحْوِها هي دعوات مُغرِضة ترمي بالأمَّة في أحضان « الآخر » الثقافية ، وتدعو دعوة صريحة لتغريب الهوية والثقافة .

١ . ٣- التراث العمراني في المدينة العربية في عصر العَوْلَمَة ونقطة اللاعودة :

وخطورة تجاوُز التراث والدعوة للتبعيَّة الثقافية ترمي بظِلالِها بشكلٍ مُباشِر على التراث العمراني والمدينة العربية ، بما تَعنيه المدينة من صناعة وثقافة وأبعاد اجتماعية وثقافية ، واقتصادية وسياسية ، ودينية وسواها ، ونتيجة للشدِّ والجذب الذي شهدَتْه بعض المُدُن العربية في العقدين الأخيرين ضمن مسألة التراث والحَداثَة ، فقد شهدَتْ الكثير من العواصم العربية نَزْعَةً نحو « نبذ » التراث والجري وراء الحَداثَة والتغريب للثقافة والهُويَّة ؛ ومن ذلك ما نشهده في مُدُننا العربية من مظاهر الحَداثَة والتي طالَتْ ليس فقط الناتج العمراني ولكن أيضًا « آليَّات » ومنهجيَّات إدارة وتشغيل وتخطيط المدينة العربية ، فضلًا عن المُشكلات المدنية التي تَفاقَمتْ بأبعادها الديموغرافية والبيئيَّة بنقص مصادر المياه والغذاء والمصادر الطبيعية ، ممَّا بات يُهدِّد « الأسس » التي تقوم عليها المدن ، ومؤخرًا ومع اندلاع أزمة الرهن العقاري العالمية تكشَّفت مَثالِب المدينة العربية من نواحٍ إدارية وتخطيطية اقتصادية أكثر فأكثر .

ومن أبرز الظواهر التي لُوحِظت في المدينة العربية هي التَّحوُّل التدريجي نحو « الحضريَّة » بشكلٍ لافتٍ للنظر خلال ثلاثة العقود الماضيَة ، ولا أحد يعرف فعلًا المرحلة الدقيقة والنقطة الحَرِجَة التي لا رَجْعَةَ بعدها عندما يتحوَّل العالَم إلى مُستَوطنات « حضريَّة« ، في مُقابِل الرِّيف الآخذ بالتناقص يومًا بعد يوم بفعل الهجرات المطَّردة التي تُكَرِّسها أضواء المدينة المعاصِرة ، وهل هذه المرحلة أو نقطة اللارجعة قد حصلت أصلًا ؟[٢] وقد شَهِد العالم والمُدُن العربية ومنذ الخمسينيَّات زيادة مُطَّرِدَة في أعداد المُهاجِرين من الريف إلى المدينة ، ففي العام ١٩٥٠ لم يتجاوَز عدد سُكَّان المُدُن في العالم النامي أكثر من ١٤٪ ، بينما وصل هذا العدد مع بداية القرن الحالي إلى ٤٠٪ ؛ ما يُشِير لعوامل الجَذْبِ

(١) انظر مقال د . وليد أحمد السيد ، مجلة البناء « قراءات أساسية في العولمة والهوية والتراث » ، العدد ٢١٦ ، السنة الثامنة والعشرون ، أكتوبر ٢٠٠٨ ، ص ٤٢ .

(٢) تساؤلات يطرحها الكثيرون من الباحثين والمنظِّرين في شئون المدينة الحديثة وعلم الاجتماع الحضري ، مثل الباحث (Jeremy Seabrook) في كتابه (Cities) الصادر حديثًا عن دار (Pluto) بلندن ، وقد عبَّر عن شيء من مرحلة الغموض هذه والمستقبل المجهول الذي تسير نحو المدنية الحديثة ، والعالم المؤرِّخ أرنولد توينبي (Arnold Toynbee) في كتاب « مدن المصير » (Cities of Destiny) حين قال : « نحن ننحو باتِّجاه المجهول ، فلا نعرف كيف سيعبِّر الإنسان عن نفسه ، لكن هذا ليس سببًا كي لا نبني إطارًا حوله ، وإلاَّ اتَّجهت البشرية نحو اللاحكم والعشوائية في التركيب الإجتماعي » ، مُشيرًا لأهمية رعاية المنظومتين الاجتماعية والفيزيائية وترابطهما في المستوطنات الحضرية ، والتي تجسِّد المدينة أحدَ مظاهرها أو قمَّة الهرم البنائي للحضارات الإنسانية وتعكس نجاحها أو فشلها . انظر : كتاب (Pluto ، 'Cities' ، (2009) ، Seabrook ، J ، London ، Press) صفحة ٥ .

المدينيَّة وعوامل الطَّرْد الريفية ، ويُشكِّل نموُّ المدن العالمية السريع اليوم « ظاهرة » عجيبة بتسارُعها « وثورة نموها » غير المسبوقة – ممَّا غَذَّى ظاهرة العَوْلَمَة التي تبَلْوَرَتْ خلال العِقدين الأخيرين وغزَتْ مَظاهرها وآثارها كلَّ مُنعَطفات المدن العربية والعالمية ، لكن مُعدَّل هذا التسارُع يتبايَن بشكلٍ ملحوظ بين العالمين المُتَطوِّر والنامي ، فبينما ينمو العالم الثالث بنسبة ٢,٣٥ ٪ سنويًّا ، تُقابِل هذه النسبة فقط ٠,٤٪ نسبة نمو سنوية في العالم المتطوِّر ؛ ممَّا يعكس تَنامي مجموعات من المشكلات المُتفاقِمة التي تحفل بها مدن العالم الثالث اليوم ، والتي تتراوَح بين ديموغرافية غير مُنضَبِطة وبيئية واجتماعية ، واقتصادية وسياسية ، وتنموية وتخطيطية ، وسواها (Seabrook : 2009 ، 7) .

وأهمية العودة للتراث في خضمِّ هذه التحوُّلات الكبيرة التي تشهدها المدينة العربية ، لا تنبع من نظرة عاطفية للتغنِّي بمظاهر من الماضي ، لكنها تنبُع من نظرة إستراتيجية لمحاولة « عكس » آلية تدهور (reverse the deterioration process) المدينة العربية المعاصرة بنُظُمِها وإداراتها المختلفة ، وبخاصَّة مع تَنامي ظواهر غير مسبوقة باتت تشهدها وتعكسها بسبب تداعيات العَوْلَمَة الاقتصادية خصوصًا ، ومن هذه التداعيَات العولمية مشاكل صحية وأمراض مُزمِنة كالسكري النوع الثاني والضغط وارتفاع الكولسترول ؛ نظرًا لتحوُّر وتغيُّر طبيعة التغذية للقاطنين باجتياح مَطاعِم الوجبات السريعة في مختلف أحياء المدينة ، فضلًا عن تغيُّر نمط حياة السكَّان باعتمادهم على السيارة ، وطبيعة التخطيط المُعاصِر حيث قطعت الطرق السريعة أوصال المدينة ، وقلَّت أماكن المشاة في وسط المدينة وقلبها التاريخي .

ولجَعْل المدينة العربية آمِنَةً وصحية ومُغرِيَة وجاذِبة للحياة وجبَتْ معالجة مجموعاتٍ من الأمور وتغيير الواقع المتدهور من خلال مجموعة مُبادَرات منهجيَّة ، فالمدينة الصحيَّة هي مَوْئِل العلم والحضارة ، ومجال خصب لازدهار العقل والفكر والفن والأدب ؛ حيث تنمو منظومات اجتماعية من عادات وتقاليد وتُراثيَّات تتناقَلَها الأجيال ، فهذه المدينة هي ناتج تخطيط جيد ، ولكنها في الوقت نفسه نمو عضوي طبيعي ، وهي مدينة وظيفية ولكنها تُراعِي النواحي الإنسانية بمقياسها وما صُمِّمت له ، وهي مدينة تُحرِّكها الاقتصاديات ولكنَّها في الوقت ذاته مراكز حيويَّة تدور بها التفاعلات المجتمعية المختلفة ، وتصنعها فئات الشعوب التي تعيش بها وليست البيروقراطية التي تُحَرِّكها عن بُعْدٍ .

ومن أبرز مشكلات المدينة العربية مؤخَّرًا – وهو موضوعنا الأهمُّ في هذه الورقة – أنها أضحَتْ مَوْئِلًا للرأسمالية وتجاذبها لصناعة المال وتحقيق المصالح المادية ممَّا يَتضارَب ومصالِحَ القاطِنين بها ، فالمكاتب وناطحات السحاب العالية حلَّتْ محلَّ المساكن في وسط المدينة ، وأصبحت تُقَاس قيمتها بمسطرة الرأسمالية والمنفعة المالية ، وكذا الحال في مواقع الاسواق وأماكن العبادة التي أفسحت الطريق للمكاتب والبنوك لتحتلَّ مواقع مهمَّة بالمدينة ، ومن هنا بدأ مركز المدينة الحضري وقلبها التاريخي يفقد أهميَّته كذاكرة مهمَّة للمدينة وتاريخها وعراقتها ، في مُقابِل مجمعات مُعاصِرة وحديثة لا تعكس ذاكرة وحس المكان أو الطابع المعماري العريق والأصيل[1] .

(١) فمركز المدينة هو قلبها النابض وهكذا ينبغي ، برغم أنه قد لا يسكنها الغالبية من السكَّان أو يحتوي على مرافق سكنية ، لكنه مركز الفعاليات بها والأسواق والمشاغل والمقاهي والمسارح والتي تستمرُّ بتوفير طقوس فعاليَّاتها الإجتماعية بين فئات المستخدمين المتنوِّعة . فمراكز المدن هي الأوعية التي تمتزج بها أنشطة البشر وعبقريات إبداعاتهم ، كما يجب أن تكون مركز التفاعلات الثقافية المختلفة بين الحضارات الأخرى حيث يمكن لِمَن ينتمون لثقافات أخرى من القدوم والامتزاج والانخراط بفعالياتها والتعلُّم ، وهذا التمازج هو من الأهمية بمكان في عالم متسارع التطورات التكنولوجية وعولمة الإتصالات . ومن الجدير ملاحظة أن التعدُّدية الثقافية الحضرية ربما تتسبَّب أحيانًا في تصادمات وتضادَّات بين الأفراد من الحضارات المختلفة ، لكنها أيضًا تُفسِح المجال للتعدُّدية والحوار والتسامح . ومن المهم لمستقبَل المدينة عدم « خنق » أو تقييد هذه التعدُّدية بل تشجيعها على الدوام ، فمدن اليوم العظيمة هي مدن عالمية لما بها من تعدُّدية ثقافية بإيجابيَّاتها وسلبيَّاتها ، فهي نماذج عملية للكيفية التي =

كلُّ ذلك في سبيل الرأسمالية والمصلحة المادية لمُحرِّكي الاقتصاد بها ، فالأبنية النمطية حلَّتْ محلَّ التقليدية التي ترعرعَتْ بها الحِرَف اليدوية والتقليدية ، فضلًا عن تغيُّر شبكات المواصلات بها ؛ فالشوارع العريضة للسيارات حَلَّتْ محلَّ طرقاتها التقليدية ، وبِذَا غدَتِ المدينة ذات الأبراج العالية مكانًا غير مِضيَاف وطاردة للسكن ، وبحيث أصبحت مراكز المدن الحضرية الحديثة أماكن تلعب فيها الرياح بعد ساعات الدوام الرسمية حين تُغلِق المكاتب أبوابها .

وباستعراض هذه النِّقَاط السريعة التي تسمح بها هذه المساحة في هذا الجزء الأوَّل ، ومع تَداعِيات أزمة الرهن العقاري العالمية التي انتقلَتْ عَدْواهَا للمدينة العربية الرأسمالية ، يهمُّنا في الجزء الثاني وضْعُ النقاط على الحروف فيما يخصُّ عَوْلَمَة الاقتصاد في مُقابِل دُور التراث في حِماية المجتمعات ، والعمالة المحليَّة من تَغَوُّل الاقتصاد العالمي ، باستعراض نماذجَ وأمثلة عالمية ناجحة في هذا الإطار .

ثانيًا – التراث وعَوْلَمَة الاقتصاد وأزمة الرهن العقاري :

في المحور الثاني نتناوَل مسألة عَوْلَمَة الاقتصاد وتأثيرات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال والعقار في العالم العربي ، بالإضافة إلى تداعياتها على العمالة المحليَّة والتراث العمراني المحلي ، والعلاقة المباشرة بين التغريب العمراني وتأثُّر سوق العمال المحلية ، كما نستعرِض نماذج عالمية وحالات دراسية وأطروحات لحماية المجتمعات المحلية اجتماعيًّا واقتصاديًّا .

٢. ١- أزمة الرهن العقاري وكيف حدثت – نبذة مختصرة[١] :

في سبتمبر ٢٠٠٨ بدأَتْ أزمة مالية عالمية ، والتي اعتُبِرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة ١٩٢٩م، بدأت الأزمة أولًا بالولايات المتَّحدة الأمريكية ثم امتدَّتْ إلى دُوَل العالم التي يَرتَبط اقتصادُها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي ، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام ٢٠٠٨م إلى ١٩ بنكًا (ويكيبيديا : ٢٠٠٩)[٢] .

= يمكن للأفراد بها من التعلُّم كيف يمكن التعايُش مع غيرهم في عالم مطَّرد التغيُّر فيما يتعلَّق بالاعتماد على الذات .

(١) انظر : « موسوعة ويكيبيديا » تحت بحث (أزمة الرهن العقاري) . تمت زيارة الموقع بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩ .

(٢) الأزمة المالية اندلعت في بداية ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة وبدأت تضرب أوروبا في فبراير ٢٠٠٧ حين لم يتمَّ تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتكثَّف في الولايات المتحدة ويسبِّب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصِّصة .

أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٧ : عدَّة مصارف كبرى تُعلِن انخفاضًا كبيرًا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري .

١٧ فبراير ٢٠٠٨ : الحكومة البريطانية تُؤمِّم بنك نورذرن روك .

٢٤ إبريل ٢٠٠٨ : قام مصرف يو بي إس السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جرَّاء أزمة الرهن العقاري الأمريكية ، والتي أدَّتْ إلى شطب ٤٠ مليار دولار من أصوله ، في أكبر خسارة يتعرَّض لها أوَّل مصرف سويسري ، والمصنَّف الثالث أوروبيًّا ، والأوَّل عالميًّا في مجال إدارة الثروات الخاصة .

٣٠ مايو ٢٠٠٨ : قال مسئول بوزارة الخزانة الأميركية : إن أزمة الرهن العقاري بدأت تخفُّ بعد الجهود التي قام بها الاحتياطي الاتِّحادي والبنوك المركزية الأخرى لضخِّ الأموال في المؤسسات المالية ، وقال كلي لوري مُساعِد وزير الخِزانة للشئون الدولية : إن الاحتياطي الاتِّحادي والبنوك =

بدأ تسويق العقارات في أمريكا لمحدودي الدخل بطريقة كانت التفافًا على قوانين الحدِّ الائتماني ، وكانت عقود الشراء مَحبُوكة بطريقة جَشِعة تجعل القسط يرتفع مع طُول المُدَّة ، وعند عدم السداد لمرَّة واحدة تأخذ فوائد القسط ٣ أضعاف عن الشهر الذي لم يتمَّ سدادُه ، بوجود بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغيُّرها من البنك الفيدرالي الأمريكي ، وبعد أن ارتفعَتْ أسعار العقار ووصلَتْ منازل محدودي الدخل مبلغًا يتعدَّى قيمة الشراء الحقيقية لأوائل المُشتَرين ، بدأ محدودو الدخل بأَخْذِ قُرُوض من البنوك بضمان منازلهم التي لم تُسدَّد بالأساس ، وكان الاعتماد بصرف هذه القُرُوض على فَرْقِ السعر بين المطلوب والقيمة في السوق .[١]

بعد فترة ، وبعد أن بدَأَتْ سلبيَّات العُقُود المحبوكة تطفو على الساحة ، وأصبحت الأقساط الشهرية لا تُطَاق – امتَنَع كثيرون عن الدفع ، وبدَأَتْ أسعار العقار تَتهاوَى ، مُعظَم البنوك وشركات العقار أحسَّت بالخطر ؛ فقامَتْ ببيع ديون المواطنين بشكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان المنازل ، لجأ بعض المستثمِرين العالميين بعد تَفاقُم مُشكِلة الرهن العقاري إلى شركات التأمين التي وجدَتْ في أزمة الرهن العقاري فرصةً للربح ، وذلك بضمان المنازل فيما لو تمنع المواطنون محدودو الدخل عن سداد قيمة رهن منازلهم ؛ لذلك قامَتْ شركات التأمين بتصنيف سندات الديون إلى فئتين : الفئة (أ) قابلة للسداد ، والفئة (ب) لا يمكن سدادها ، ثم بدأَتْ شركات التأمين بأَخْذِ أقساط التأمين على السندات من المستثمِرين العالميين ، المشكلة باتَتْ مُعقَّدة ، فالمواطن محدود الدخل يظنُّ أن المنزل له ، وشركات العقارات التي لم تستَلِم قيمة المنازل كاملةً تظنُّ أن المنازل لها ، وفي الوقت نفسه تظنُّ البنوك أن المنازل لها بحكم ما أَخَذَه محدودو الدخل من قُروض بضمان المنازل ، وفي الوقت نفسه تظنُّ شركات التأمين أن المنازل لها بحكم التزامها بدفع مبالغ السندات للمستثمِرين الدوليين ، وذلك في حالة عدم سداد قيمة الرهن للمواطنين محدودي الدخل ، وبعد توقُّف محدودي الدخل عن دفع أقساط رهن منازلهم بعد أن أرهقَتْهُم الأقساط المتزايدَة ، اضطرَّت تلك الشركات والبنوك إلى محاولة بيع المنازل لحلِّ النزاع ؛ فأدَّى إلى احتجاجات أصحاب المنازل المرهونة والذين رفَضُوا بدورهم الخروج منها ؛ ممَّا دفع بقيمة العقار إلى الهبوط ، ثم بعد أن اكتَشَف أن قيمة الرهن المدفوعة لم تَعُدْ تغطِّي تأمينات البنوك ولا شركات العقار ولا التأمين ، هذا أثَّر بدوره على سندات المستثمِرين الدوليين فطالَبُوا بحقوقهم عند شركات التأمين فأعلنَتْ أكبر شركة تأمين في العالم « إيه آي جي » عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه ٦٤ مليون عَميل تقريبًا ؛ ممَّا دفع بالحكومة الأمريكية إلى مَنْحِها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٧٩,٩٪ من رأسمالها ، ولحقها كثيرٌ من البنوك الأمريكية ؛ مثل مورجان ستانلي ، وغولدمن ساكس ، (ويكيبيديا : ٢٠٠٩) .

= الأخرى تنسِّق جهودها لحماية النظام المالي من الاضطراب بعدما ظهرت أزمة قروض الرهن العقاري سنة ٢٠٠٧م ، كما أشار لوري إلى أن المؤسسات المالية أبلغت عن خسائر زادت عن ٣٠٠ مليار دولار بسبب الأزمة المالية ، لكن تَمَّ تخفيف هذه المشكلة بتوفير ٢٠٠ مليار دولار من البنوك المركزية ؛ ممَّا ساعَد البنوك في توفير القروض .

٧ سبتمبر ٢٠٠٨ : وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري فريدي ماك وفاني ماي تحت الوصاية طِيلَة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليَّتهما ، مع كفالة ديونهما حتى حدود ٢٠٠ مليار دولار .

١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ : اعتراف بنك الأعمال ليمان براذرز بإفلاسه .

١٦ سبتمبر ٢٠٠٨ : الاحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكية تؤمِّمان أكبر مجموعة تأمين في العالم ايه آي جي المهدَّدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٧٩,٩٪ من رأسمالها .

٢٠٠٨ : مجلس النوَّاب الأمريكي يرفض خطَّة الإنقاذ . وبورصة وول ستريت تنهار . كما تراجعت البورصات الأوروبية بقوَّة هي الأخرى وفي وقت سابق خلال النهار . انظر : موسوعة ويكيبيديا تحت بث (أزمة الرهن العقاري) . تمت زيارة الموقع بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩ .

٢. ٢- الأسواق العقارية الخليجية والأزمة العالمية :

يعتقد بعض المحلِّلين الاقتصاديين (العمران – الشرق الأوسط : ٢٠٠٩) أنَّ انعكاساتِ الأزمة على الأسواق العربية واقتصادياتها سيكون مُتفاوتًا بدرجة اعتمادها على الرهن العقاري العالمي ، فتأثيرها على المملكة السعودية سيكون محدودًا مُقابلَ سوق دبي مثلًا الذي يَعتمِد بشكل أكبر على الرهن العقاري ، فأسواق السعودية والكويت والمغرب قاوَمَت انعكاسات تراجع الأسواق العالمية ، الأمر الذي يرجع الفضل فيه بالدرجة الأولى لانخفاض استثمارات المؤسَّسات العربية في هذه الأسواق إلى أدنى الحدود قياسًا باستثماراتها في بقية الأسواق العالمية ، ومع هذا فإنَّ قيام شركات كبيرة مُدرَجة في البورصة بشراء شركات – وخاصة في الولايات المتحدة – قد يُؤثِّر على أدائها المالي[١] .

أمَّا اتِّحاد المَصارِف العربية فقد قدَّر حجم خَسائِر المصارف الخليجية المرتَبِطة بأزمة الرُّهونات العقارية عالِيَة المَخاطِر ، بنحو ٢,٨٨ مليار دولار ، تُمَثِّل أقل من ١ ٪ من حجم الخسائر عالميًّا ، ورصد الاتحادُ من خلال تقريره السنوي عددًا من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول الخليجية ، ستنتج عن تراجع الطلب العالمي على النفط لعامين مُتتاليين ، وذلك للمرَّة الأولى منذ ٣٠ عامًا ، وأهمها تراجُع نسبة نموِّ الناتج المحلي ، وأظهر التقرير الذي نقلَتْه « سبأ نت » انخفاضَ أرباح المَصارِف الإسلامية بنسبة ٢٥ ٪ خلال عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة ، وحذَّر التقرير من أن تأثير الأزمة العالمية على الدول العربية الأخرى لم يظهر بوضوح بعدُ ، مُتَوقعًا أن تتبلور تداعيات الأزمة على هذه الدول بَدءًا من منتصف العام الجاري ، راصدًا في هذا الصَّدَدِ جملةً من المُستَجدَّات التي ستُؤثِّر في اقتصاديَّات هذه الدول ؛ إذ تَوقَّع خسارةَ ١٠ ٪ من العاملين العرب في دول الخليج وظائفهم وأعمالهم بسبب الأزمة ، مؤكِّدًا إمكانية عودة ٣٥ ألف عامل لبناني وأردني إلى بلادهم تدريجيًّا ، وأشار التقرير إلى ظهور بوادر ركود قطاعات السفر والسياحة وصادرات المناطق الصناعية والتجارة ، ممَّا يُتوقَّع معه تراجُع معدَّلات نموِّ الناتج المحلي في الدول العربية غير النفطية ، ليصل خلال السنوات القليلة المُقبِلة إلى نحو نصف المعدَّلات التي كانت سائدة[٢] .

تَداعِيَات أزمة الرهن العقاري العالمية على المدينة العربية كانت مُتفاوِتة ، لكنها تجلَّتْ بوضوح في دبي أكثر من بقيَّة المدن الخليجية بسبب الاستدانة والمُضارَبة ، فإعلان إمارة دبي في نهاية نوفمبر من عام ٢٠٠٩ أنها تُريد إرجاء سداد مليارات الدولارات من ديونها البالغة ٨٠ مليار دولار دَفَع الأسواق العالمية للانحدار في ظلِّ تخوُّف المستثمِرين من أن يعصف التخلُّف عن السداد بالاقتصاد العالمي[٣] ، في دبي سادَتْ منذ عام ٢٠٠٦ حين سمح بتملُّك الأجانب ظاهرة المتاجرة بالعقار على المُخطَّط وليس لغرض التملُّك بالضرورة ، على شكل مُضارَبة مع تحقيق ربح خيالي ، وغذت هذه الظاهرة التي تحوَّلت الى فقاعة انفجرت مع اندلاع الازمة المالية العالمية – الاستدانةَ المُكثَّفة من قِبَل المستثمرين والمقاولين على حدٍّ سواء ، لكن المشاريع على الخارطة تحوَّلت الى حقيقة في كثير من الحالات ، وبعد أن انخفضت الأسعار بنسبة تصل الى ٥٠٪ بدا وضع السوق العقاري وكأنه يَتَّجه نحو الاستقرار والتحسُّن ، إلا أن إعلان دبي المُفاجِئ

(١) انظر : صحيفة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٩ تحت عنوان (أسواق المال العربية مرشحة لتجاوز أزمة اضطراب البورصات العالمية باستثناء الإمارات ومصر) .

(٢) انظر : (http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=248151&pg=29) .

(٣) انظر : مقال (نموذج دبي ، تحقيق لطموح ربما تجاهل تطبيق قواعد الشفافية والحوكمة) المنشور بالصفحة الاقتصادية بصحيفة القدس العربي اللندنية بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٩ . رابط الصحيفة (http://www. lquds.co.uk/) .

بات يُنذر بمزيدٍ من التدهور ، وبخاصَّة بالطريقة التي مَوَّلت من خلالها المشاريع العقارية ، لا سيَّما عبر بيع الوحدات قبل إنشائها ، كما تَزامَن تسليم عددٍ كبيرٍ من الوحدات مع الأزمة الاقتصادية وانحسار الطلب ؛ ممَّا فاقَم أزمة العقارات في دبي ، وفي غياب إحصائيات دقيقة عن الشقق الفارغة فإنَّ هناك اعتقادًا كبيرًا بأنَّ العَرْض يَفُوق الطلب ؛ لأنَّ عدد سكَّان دبي لم يَعُد يزيد بالوتيرة نفسها التي سُجِّلت في السنوات الماضية ، والتي كان المقاولون يسعون لمواكبتها ، حيث إنَّ عدد سُكَّان الإمارة الذي يُقدَّر حاليًّا بـ١ , ٧ مليون نسمة كان يزداد بمقدار ٣٠٠ ألف نسمة سنويًّا (القدس العربي : ٢٠٠٩)[١] .

ومن المُلاحَظ خطورة تَرابُط الاقتصاد العالمي ، واعتماد المدينة العربية المُعاصِرَة في خِدْماتها وعمالتها على « الخبرات » العالمية والأجنبية ، بما يُكَرِّس مشكلات ديموغرافية وهويَّاتية ، وانتمائية وطنية وقومية بما يعكس الأداء ، فضلًا عن تسرُّب الرساميل العربية للخارج – وهو ما سنُعالِجه على مستوى أطروحة تُقدِّمها هذه الورقة في الجزء الثالث كنتائج وتوصيات ، فتداعِيَاتُ انهيار السوق العقاري في دبي يفضح بجلاء هذا الترابُطَ العالمي ؛ حيث كشفتْ أزمة دبي – وهي مثال فقط على تبعيَّة الكثير من المدن العربية للخبرات والعمالة الأجنبية – كشفت هذه الأزمة تأثُّرَ الشركات العالمية المستثمرة في دبي تأثرًا مباشرًا في العديد من الدول الأوروبية في ألمانيا وبريطانيا مثلًا ؛ حيث كانت دبي بمثابة مكان آمِن للاستثمار المالي الأجنبي ، فضلًا عن سوق العمالة الأوروبية التي تعمل في دبي[٢] ، أمَّا في بريطانيا فقد أثارَت الأزمة المالية في إمارة دبي موجة من الذُّعْرِ وسط تخوُّف مصارف المدينة من عدم تمكُّن الإمارة من تسديد ديونها[٣] .

٢ . ٣- نحو تفكيك الارتباط الاقتصادي المُعَوْلَم : السيولة النقدية المُتداوَلة ونظام « مدينة اللانقود » :

من اللافت ممَّا سبق من تداعيات الأزمة المالية العالمية : أنَّ اقتصاد الأسواق ذات الربحية العالية يُحقِّق قدرًا مُتفاوِتًا من السيولة النقدية ، ومع شيوع عَوْلَمَة الاقتصاد فقد تَعَوَّلت كثير من الشركات العالمية ، مُحَقِّقةً أرباحًا خيالية على حساب اقتصاد الدول والمدن النامية ، وعلى حساب مُعدَّلات العمالة والبطالة بها ، والتي أضحَتْ محليًّا في ازدياد ؛ ممَّا زادَ من رقعة الفقر ، ووسَّع من قاعدة العَوَز بها ، ولُوحِظ كذلك أنَّ المدينة العربية المعاصِرة – كنموذج يتبع المدينة الغربية – باتَتْ تحتاج لإدارتها ، وتمويل مصادر الحياة الكمالية بها على أكثر من مساحتها الجغرافية ؛ ممَّا يعني الاعتمادَ غير الذاتي على مصادر معيشتها ، ومصادر الغذاء بها ، وتشغيل العمالة بها ، فمُعظَم البضائع والخِدْمات التي يتمُّ تداوُلها في المدينة الحديثة تُنتَج في مكان آخر يتجاوَز نِطاق المدينة الجغرافي بكثيرٍ ؛ لتحقيق مُتطلَّبات السكَّان الحضرية ، دون مُراعَاة الآثار السلبية الناجمة على الاقتصاد المحلي في المدينة ، فالمدينة العربية التي تعتمد هذا النظامَ

(١) انظر : صحيفة القدس العربي اللندنية ، العدد الصادر بتاريخ ٣٠ فبراير ٢٠٠٩ في مقال بالصفحة الاقتصادية تحت عنوان (دبي تدفع ثمن الفورة العقارية الحادَّة التي تغذَّت بالديون والمضاربة) .

(٢) انظر : صحيفة القدس العربي بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٩ في مقال بالصفحة الاقتصادية تحت عنوان (مسئول : شركات ألمانية ستتأثَّر بأزمة ديون دبي) .

(٣) ذكرت صحيفة « دايلي مايل » : أنَّ المصارف البريطانية تشكِّل نصف الديون المتراكمة على الإمارة والتي تبلغ ٦٠ مليار دولار ، كما تطرح الكثير من الأسئلة حول مَصير آلاف الموظفين البريطانيين العاملين في شركات خاضعة لحكومة إمارة دبي وسط المخاوف من أن تلجأ الإمارة إلى بيع أصولها سعيًا للتخلُّص من الديون . ويبلغ حجم الاستثمارات الإمارتية في بريطانيا حوالي ٩,٧ مليار دولار في حين تملك شركات بريطانية استثمارات بقيمة ٧,٥ مليار في الإمارات . تُشير الأرقام الصادرة عن البنك الدولي للتسوية أن المملكة المتحدة منحت الإمارات قروضًا تصل إلى ٥٠ مليار دولار ، معظمها ذهب إلى مؤسسات في إمارة دبي . انظر صحيفة الديلي ميل اللندنية بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٩ ، وانظر كذلك صحيفة القدس العربي اللندنية بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٩ تحت عنوان (مخاوف على المصارف والوظائف البريطانية إثر أزمة دبي) .

يكون مُعظَم النقود والربح ورأس المال الناتج عائدًا دومًا لمصدر إنتاج البضاعة خارجَ المدينة والمجتمع المحلي بعيدًا لمصلحة رأس المال المُسيطِر على السيولة النقدية ، واقتصاديات المجتمعات المحلية للمدن (Girardet : 1976 ، 122) .

وهذا النظام الاقتصادي المُعَوْلَم يعتمِد تحريك النقود والسيولة النقدية كبضاعة عالمية ، ووسيلة للتبادل التجاري والخِدْماتي ، « وشفطها » باتِّجاه الأماكن التي تعود عليها بفوائدَ عالية تعمل على تَوالُدها ومضاعفتها ، وهو نظام يعمل على قتل وتذويب التراثات المحلية ، والعمالة والحِرَف التقليدية ، ويعمل على تقليل ترابُط المجتمعات المحلية ، ومن هنا فالأماكن « غير الجذَّابة » لتوالد السيولة النقدية تخسر بالتالي ، ولا يكون لها نصيب في تنمية اقتصادها وبيئتها – وهو ما يعني استهداف المُدُن العربية ذات المصادر الطبيعية الغنية ؛ كدول الخليج العربي التي تنحو بشكل جارف وغير مسبوق تجاه الحَداثَة الغربية الموهومة ، فالنقود تَعود للاقتصاد العالمي ، وبالذات مع تَنامي ظاهرة العَوْلَمَة دون اهتمام بالأقاليم والمجتمعات المحلية ممَّا يُضعِف اقتصادها بشكل دائم ومُزمِن ، وبالرغم من ذلك فمعظم مناطق العالم الفقيرة اقتصاديًّا هي المصدر الرئيس للموادِّ الخام وللغذاء بأسعار زهيدة ، فالغني يزداد غنًى والفقير يزداد فقرًا ، والتساؤل الرئيس المهمُّ الذي يُطرَح هو : كيف يمكن إذًا إعادة تفكيك الاقتصاد المُعَوْلَم الذي قامَتْ عليه مُعظَم المدن العربية المعاصِرة وإعادة المدينة لأصحابها ؟ وهل يمكن ذلك نظريًّا أو عمليًّا أو كليهما ؟

للإجابة في المساحة المتبقِّية من هذه الورقة لا بُدَّ من تقديم مجموعة من النِّقاط المستنِدة إلى تجارِب عالمية في هذا الإطار ، مع العودة إلى الأسس التي قامَتْ عليها أفكار التبادُل الاقتصادي السِّلَعي والخِدْماتي إقليميًّا وعالميًّا ، نزوعًا نحو اقتصاد محليٍّ مستقلٍّ يَعكِس طموحاتِ وواقعَ واهتمامَ ومصلحة المجتمعات المحلية ، وللإجابة دَعُونا نَعُود للوراء بضعة خطوات ، ونستذكر الفكرة الأساسية التي قامَتْ عليها فكرة التبادل السلعي والخِدْماتي في المجتمعات الإنسانية ، فقد شاعَتْ في المجتمعات الإنسانية الفقيرة تقليديًّا – وقبل تَنامي وترابُط الاقتصاد العالمي المُعَوْلَم – ظاهرة « المُقايَضَة » ، وذلك قبل ضرْب النقود ، وهذه العملية التقليدية البسيطة كانت تعني ببساطة أن تظلَّ الخدمات والسِّلَع الأساسية محصورة داخل الإقليم الواحد ؛ بما يعني أقصى منفعة ومصلحة للقاطنين به من ناحية تجارية وخدماتية ومالية ، وهو نظام تقليدي حافظت عليه المجتمعات الإنسانية على مدى التاريخ حتى شيوع ظاهرة العَوْلَمَة الاقتصادية التي أصبحت تعني استثمار الموارد المحلية لخدمة شركات عالمية متحكِّمة في الخدمات والسِّلَع والاقتصاد التقليدي ، بما تحمله من آثار سلبية ذكرنا بعضها آنفًا .

ولِمُجابَهة الاقتصاد المُعَوْلَم – وبخاصَّة في المجتمعات الفقيرة – برزَتْ أُطروحات وتجارِب عديدة في الكثير من المدن العالمية ذات الاقتصادات الفقيرة والمحدودة ؛ لحماية سكَّانها واقتصاداتها من تَغَوُّل الشركات والنُّظُم الرأسمالية وحيتانها ، والهدف بَدَهيًّا هو إعادة تفعيل اقتصاداتها ، والمحافظة على دورة الخدمات والغذاء بها ودون خروجها خارج الإقليم لمصلحة رأس المال المُعَوْلَم المستَغِلِّ ، فهذه المجتمعات التقليدية عاشَتْ على مجموعات من الحِرَف التقليدية الأساسية التي تُقيم أَوَدَها ، والتي يمكن للقاطنين فيها من تبادُل الخدمات ودون الحاجة للنقود ، ففيها شاعَ نظام « العونة » ؛ حيث يُساعِد السكان بعضهم بعضًا في بناء بيوتهم وبمواد بناء محلية ، ومن هنا فبغياب الحاجة لشراء مستلزماتهم من خارج مُحيط مجتمعهم التقليدي الذي يُوفِّر لهم مصادر الغذاء والخدمات التي يتقايضها السكَّان ، تكون الحاجة لصرف النقود مع المحيط الخارجي محدودة وقليلة وأحيانًا نادرة .

لكن الحاجة للنقود ظهرت أوَّل ما ظهرت في المجتمعات الحضرية بنموِّ السوق الصناعي والذي زاد من حاجة

الناس لملاحقة تطوُّرات الصناعة والتكنولوجيا ؛ وبالتالي زيادة الحصول على النقود لتلبية احتياجاتهم المتزايدة ، ففي نظريات الاقتصاد الرسمية احتلَّت النقود – وليس الناس – موقع الصدارة في الاقتصاد ، فمُحَصِّلة الناتج النقدي يعكس استعمالنا للمُنتَجات الصناعية والحاجة لها واحتياجاتنا للخدمات ، والتي يستهلِكها ساكنو المدن المعاصِرة بدون تفكير طويل في تأثير هذه العملية التي تستفيد منها قُوَى العَوْلَمَة الكبرى على حساب المجتمعات المحلية واقتصادياتها (Seabrook : 2009 ، 10) .

وممَّا يرتبط ارتباطًا وثيقَ الصلة بتغريب المدينة العربية هي فكرة الاقتصاد الرأسمالي المُعَوْلَم ، ويُناقِش كتاب صدر عن دار (Pluto) هو (Economics For Everyone) المفاهيم الرئيسة للرأسمالية ، ودورة رأس المال في المجتمعات العالمية ، وأن العَوْلَمَة المرتبطة برأس المال والتي هي قديمة قِدَم التاريخ ذاته ومارسَتْها المجتمعات المختلفة عبر العصور ، فهي ليست حديثة مطلقًا – لكن تظلُّ استجابة المجتمعات البشرية لها مُتباينة (Jonathan : 2009 ، 87) ، وفي إطار مكافحة « تسرُّب » الرساميل خارج حدودها الإقليمية تطرح فكرة مهمَّة تتعلَّق بإجراءات حديثة تتَّخذها المجتمعات المتطوِّرة تقودها كندا وإنجلترا لحماية الاقتصادات الضعيفة لمدنها وأقاليمها المحلية لحماية السِّلَع والخدمات مُقابِل تَغَوُّل « حيتان » العَوْلَمَة باستخدام نظام مُتَطوِّر يسمى (Local Employment Trading System - LETS) ، ونظام (LETS) يعتمد أساسًا الثقة بين أعضاء المجتمعات المحلية وهو مُرادِف لنظام « العونة » أو (Self-help) الذي طبَّقته تاريخيًّا القُرَى والمناطق الفقيرة بالعالم ، وقد طوَّرته كندا أساسًا وتطبِّقه في أقاليم واسعة منها ، ويُعنَى بالمحافظة على رأس المال المحلي ، وعدم تسرُّبه للمطوِّر الخدماتي أو السِّلَعي الخارجي ، وقد تَمَّ تطوير نظام المُقايَضة والخدمات المحلي (LETS) من أجل المحافظة على اقتصاديات المجتمعات المحلية ، وحفظ مصادر الإنفاق لمصلحة المجتمعات المحلية ، ومن هنا تَمَّ تطوير نظام (LETS) بمدن عديدة بكندا منذ التسعينيات بهدف مساعدة المجتمعات المحلية الفقيرة لتطوير اقتصادياتها وحمايتها في مقابل قوى عولمة رأس المال (Girardet : 1976 ، 121-123)[1] .

ونظام (LETS) هو نظام يَعتَمِد الكمبيوتر لتسجيل البضائع المحلية والخدمات ؛ حيث يعمل على مُقارَنة الواردات بالاحتياجات لخدمة المجتمع المحلي وتحقيق متطلَّباته الفعلية ، ويتمُّ دمج الأفراد والمؤسَّسات في هذه العملية الحديثة ، حيث تتمُّ المعاملات دون تناقُل النقود بين الأفراد أو مغادرة النقد خارج إطار المجتمع المحلي ، فالذي يقوم بتزويد المجتمع المحلي بخدمات أو سلع يتمُّ تسجيل رصيد « دائن » له على هذا النظام الحاسوبي فيما يسجل لِمَن تلقَّى الخدمات أو السِّلَع رصيد « مدين » لهذا النظام ، وفي هذه الحالة تبقى السِّلَع والخدمات محصورة ضمن نطاق المجتمع المحلي ولا تغادره ، ففي النظام الرأسمالي الحالي والذي يسمى (through-put) وبخاصة مع نشوء العَوْلَمَة الرأسمالية تدخل السِّلَع والخدمات من خارج المجتمع لتعود بالفائدة المادية على مَن أدخلها من الخارج ، ويقوم نظام (LETS) على الثقة المجتمعية حيث بدونها لا يمكن تطبيق هذا النظام التكافلي الاجتماعي الفريد (Girardet : 1976 ، 121-123) .

ومن المدن الأخرى التي طبَّقت هذا النظام غير المدن الكندية هي مدينة (Stroud) في إنجلترا والتي تستخدم وثيقة مالية أُطلِق عليها اسم المدينة ذاتها (Stroud) ؛ حيث يستخدم أهل البلدة دفاتر شيكات خاصَّة للدفع من أجل

(١) لمعرفة المزيد عن هذا النظام الفريد الذي طبَّقَتْه العديد من المدن الأوروبية انظر : (Girardet ، H ، (١٩٧٦) ، 'the GAIA Atlas of Cities : new directions for sustainable urban living' ، Gaia Books Limited ، London UK ، pp ١٢١-١٢٣) .

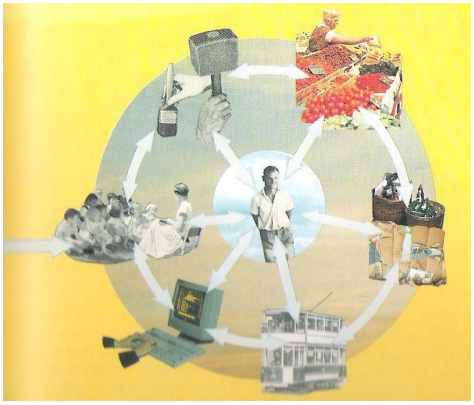

شكل ١ – مخطط توضيحي يُبيِّن الفرق بين نظام المعونة الذاتية وبين النظام الرأسي الحالي . النظام الأوَّل (يمين) تبقى الخدمات والسِّلَع محصورة ضمن المجتمع المحلي ، بينما في النظام الرأسمالي العالمي الحالي (يسار) تدخل النقود من الخارج وتدور في المجتمع ، ثم يتمُّ تداولها مرَّة أخرى للخارج ، الصورة نقلًا عن كتاب (Girardet : 1976 ، 120) ، انظر قائمة المراجع .

شراء مجموعة كبيرة من السِّلَع والخدمات ، وتتراوَح من شراء الدراجات إلى العلاج الطبيعي ، وفي المقابل تقوم الإدارة المحلية بجمع دفاتر الشيكات وتحديث أرصدة « الدائن » و « المَدين » على النظام في الكمبيوتر (Girardet : 1976 . (122

مدينة كريستيانا بالدنمارك هي نموذج آخر للمدن الأوروبية التي اعتمدَتْ هذا النظام للمحافظة على الخدمات والسِّلَع والعمالة المحلية والتراث الاجتماعي وبالتالي اقتصاد المجتمع وتطويره في مقابل عولمة الاقتصاد ، ومن أبرز مزايا هذا النظام الاقتصادي الذي يُغلِق الباب على تسرُّب الرساميل للخارج – احتواؤُه على بعد اجتماعي ونظام تكافُل اجتماعي يُقوِّي الروابط بين أهل المدينة الصغيرة ، ففي حال وجود « دَين مزمن » على مجموعة من السكان بحيث لا يمكنهم سداده ، يُتيح لهم هذا النظام التكافلي التخلُّص من هذا العبء ؛ حيث يتمُّ تقاسم الدين وتوزيعه بين الأعضاء بالتساوي ، وفي هذا النظام المتميِّز الذي يشبه تمامًا نظام « العونة » أو (Self-help) الذي انتَشَر في القرى العربية التقليدية ، والذي دعا له الكثير من منظري الإصلاح الاجتماعي العربي ، ومنهم المعماري حسن فتحي ، والذي ينتشر في القُرَى الفقيرة عمومًا ، يتمُّ تقاسم الخدمات بين أهل البلدة ، حيث يمكن بناء مائة بيت بنظام « العونة » بين مائة رجل ، بينما لا يستطيع مائة رجل كل بمفرده من بناء حتى بيت واحد (فتحي : ١٩٩١ : ١٤)[١] ، وهذا النظام يخدم حتى أفقر رجلٍ في القرية الذي يمكنه المساهمة بخدماته وحتى دون وجود أيَّة عملة نقدية بحوزته – وهو هدف هذا النظام التكافلي الاقتصادي الفريد .

هذه التجارِب العالمية الناجحة والتي تنبَّهت لها العديد من الدول الأوروبية تمثِّل خطًّا دفاعيًّا في مواجهة أخطار عَوْلَمَة الاقتصاد التي باتَتْ تُشَكِّل خطرًا داهمًا لا يفرِّق بين شرق أو غرب ؛ حيث باتَتْ كلُّ بقعة في هذا العالم المنفتح على بعضه مُهَدَّدة من قِبَل العَوْلَمَة عمومًا وعَوْلَمَة الاقتصاد خصوصًا ، واللافت للنظر أن أفكار التكافل الاجتماعي ، والحفاظ على العمالة الوطنية ، واستعمال الموارد المحلية ، وتناقُل الخبرات والأعراف المحلية – هي كلها أفكار من صَمِيم تراثنا

(١) انظر : كتاب حسن فتحي « القرنة – قصة قريتين » بالإنجليزية (– Hassan Fathy ، ‘Gourna : A tale of Two Villages’ ، 1st Edition Ministry of Culture ، Limited 1000 copies) صفحة ٣١ . وكذلك انظر : كتاب « العمارة للفقراء » ، حسن فتحي ، ترجمة د . مصطفى إبراهيم فهمي ، الطبعة الثانية ، مطبوعات كتاب اليوم ، القاهرة ، ١٩٩١ ، صفحة ١٤ .

العمراني الذي يبدو أن مدننا العربية قد هجرَتْه سعيًا وراء سَراب المدنية والحَداثَة ، ومن هنا فسنُناقش في المحور الثالث والأخير – وعلى ضوء ما تَمَّ استعراضه في المحورين الأول والثاني – أبرز النِّقَاط التي يمكن بها إعادة المدينة العربية لأصحابها وإعادة تفكيك بنية المدينة التي نهشَتْها عَوْلَمَة الاقتصاد .

المحور الثالث – عوامل تغريب وتفكيك بنية المدينة العربية – تحليل وتوصيات :

ويُناقِش أطروحة أساسيَّة تُقَدِّمها الورقة لِمُجابَهة الأزمة العالمية الحالية ، وتداعياتها على التراث العمراني والاقتصاد والمجتمعات المحلية ، وتنتهي بتوصيات ودروس مُستَفادة نحو تقديمها للجهات المختصَّة ، وللمزيد من البحث والدراسة كمنهجيات وآليات لتطبيقات عملية مؤسساتية وحكومية وفردية .

٣ . ١ - تداعيات وأخطار الرأسمالية الغربية المُعَولِمة على تراث وبنية المدينة العربية :

في سبيل وضع مجموعة من النقاط وتلخيص التوصيات لهذه الورقة بِناءً على ما تَمَّ استعراضه سنتطرَّق لمجموعة من المفاهيم الأساسية للمنهجيات التي يجب ملاحظتها في المدينة العربية المعاصرَة ، التي بات تراثها العمراني وما يرتبط به مهددًا أكثر من ذي قبل مع تداعيات أزمة المال والبورصة العالمية حيث تجلَّت بوضوح سلسلة غير مسبوقة من الإخفاقات العربية في مجالات بناء وتخطيط المدن العربية ، ومع بداية بَوادِر هجرات معاكسة لمدن كانت تُعَدُّ « مغناطيسات » جاذبة لا لشيء إلا لثَرائها المادي ، وما تُوَفِّره من رفاهية – دون أيِّ اعتبار آخر ، وقد تمثَّلت مَعالم هذه الإخفاقات « المنهجية » بخاصة في المدن التي قامَتْ على أسس مادية ، مصلحية فردية أو فئوية أو أخرى مُرتبِطَة بالفساد المالي والسياسي والإداري ، وتداعيات ارتباط رأس المال العقاري بالفوائد الربوية التي حرَّمها الإسلام والتي « مُحِقت » ملياراتها بين غمضة عين وانتباهتها ، كما تجلَّت هذه السياسات الفاشلة في مدن ظهرت وقامت وتطوَّرت نتيجة قرارات إدارية براغماتية خاصَّة وسياسية ، وليس على أسس الاحتياجات الوظيفية البشرية المبنية على دراسات ديموغرافية واقعية ومستقبلية تُحَدِّد مستقبل النمو واتجاهاته تبعًا لأسس دورة الاقتصاد الوطني وما يخدم قطاعات الأمَّة ، والمتغيرات الطبيعية للأقاليم ، هذه الأزمات الجديدة أُضِيفت لمجموعات من الإرهاصات السياسية والحروب التي تشهدها المنطقة العربية حديثًا ممَّا ناء به كاهل مدن « مثقلة » أصلًا لتكون المحصِّلة ما تشهده المدينة العربية اليوم من تداعيات أزمات تُوشِك أن تُغيِّر من بنيتها الجينية الهيكلية الديموغرافية بالهجرات المعاكسة « كطارد للحياة » فضلًا عن خفوت معالم الرفاهية بها ، ومن أجل ذلك نلاحظ ما يلي :

أولًا – هذه الطفرات « المدينية » التي شهدَتْها الحواضر العربية ، والتي كانت ردودًا وانعكاسات مباشرة لطفرات مادية محضة ، والتي لا يمكن لحَصيف عاقل أن يضعها ضمن « التخطيط » المُفتَرَض للمدن بمفهومه الواسع ديموغرافيًّا وجغرافيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا وحضاريًّا ، أصبحت تُؤَثِّر بشكل مباشر في حياة ساكنيها ، وتعمل على تقليل مُعدَّل أعمارهم أكثر ممَّا تُسبِّبه الأخطار البيئية المتعدِّدة التي جلبَتْها المدينة المعاصرة أصلًا ، فالتباينات الحادَّة في الاقتصاد الفردي والأُمَمي التي باتَتْ دورتها قصيرة للغاية غدَتْ وثيقة الارتباط بالعديد من الأمراض المزمنة لساكني المدن العربية ، فضلًا عن مشاكل نفسية باتَتْ ملحوظة ، وفضلًا عن ذلك فهناك مجموعات من المشاكل العديدة المحورية المرتَبِطة بمصادر ديمومة المدينة ، والتي كانت عوامل بقاء المدن أو انقراضها تاريخيًّا كمصادر الغذاء والمياه العذبة

التي تتجاوَز حدود أقاليم المدن الجغرافية وتشكِّل مصادر الصراع والحروب ، وهذه المصادر الطبيعية باتَتْ النُّذُر تُشير لتلوُّثها وشُحِّها في أقاليم مُجاوِرة لكيانات مُعادِيَة من جهة ، ونتيجة للتخوُّف من حروب مُحتمَلة في الخليج العربي من جهة أخرى ، كلُّ هذه العوامل والتداعيات تستدعي وقفةَ تأمُّل نقدية ومُراجَعة وجهة المدينة العربية كمُحَرِّك تاريخي للحضارة والاقتصاد ومُتأثِّر بالعوامل الديموغرافية والاجتماعية الثقافية وكحاملٍ لجيناتها وملامحها عبر العصور ، فضلًا عن مراجعة مفهوم وحقيقة « التغريب » الذي تُعاني منه المدينة العربية .

ثانيًا - من أبرز مظاهر وعوامل « تغريب » المدينة العربية كان وعلى الدوام وجود طبقة براغماتية تتحكَّم في صناعة القرار والإدارة الفاسدة في العالم العربي ممَّن بهرَتْهم ماكينة الحضارة الغربية بغَثِّها وسمينها ، وقد تَمَّ ذلك بتضافُر عوامل مُساعِدة منها غياب المرجعيَّات الوطنية للمراقبة والتدقيق على مَصارِف التنمية والتطوير ؛ ممَّا أدَّى إلى فساد مالي إداري مُتراكِم عبر الزمن « أتْخَم » الأرصدة البنكية للمنفِّذين والمسئولين « غير المسئولين » عمَّا يفعلون بالموارد المالية ، التي وُضِعت تحت تصرُّفهم ! وفضلًا عن ذلك نجمَتْ فوضى « مدينية » تخطيطية غير مسبوقة في تاريخ المدن البشرية كلها ، فيكاد يخلو التاريخ البشري من مدن نشَأتْ لرغبة صانع القرار بما يُبَدِّد موارد الأمَّة وفي غير مصالح شعوبها ، وإنما لخدمة ترف وثراء فئة استثمار عقاري لا تَزيد عن أعشار نسبة مئويَّة منها ، مصير ووجهة المدينة العربية بات يُهدِّد شعوبها أكثر من ذي قبل ؛ نظرًا لعوامل لا تُساعِد على قيام الحياة بل اندثارها ، فطبقة صنَّاع القرار هي أقلُّ فئات الشعب ارتباطًا بالمدينة ؛ حيث تسبح ملياراتهم واستثماراتهم في الغرب .

ثالثًا - تَهافُت الشركات الاستشارية الغربية على تخطيط المدن العربية « وتغريبها » بدَعْم واستضافة من صانع القرار العربي لا يُضيف حضارةً للمدينة العربية وثقافتها ، بل يزيد الأزمة ؛ نظرًا لقيام الحضارة الغربية على « البزنس » في الشرق العربي وليس لبِنائه ونهضته ، وثَمَّة « عقدة » لدى صانع القرار العربي في اللجوء إلى المخطَّط والاستِشاري الغربي في تخطيط وتصميم مدننا العربية لا يُفسِّرها إلا أحد أمرين : انبهار أعمى أو فساد مالي يُتيح « تهريب » رأس المال العربي وتقاسمه في الخارج بين « خبراء » الغرب والفساد الإداري العربي ! وفي هذا الإطار هناك ما لا يُحصَى من الشركات الغربية التي تحيا على المدينة العربية واقتصادياتها ، وقد كشفت الأزمة الأخيرة أن أعداد العمَّال الأوروبيين الذين يعملون في المدن العربية وبعض مدن الخليج النفطية يبلغ أرقامًا مذهلة ، فقد كشفت الصحافة في كانون الأوَّل عقب اندلاع الأزمة المالية في دبي أن أعداد البريطانيين فقط الذين يعملون في دبي وحدها يبلغ أكثر من ١٠٠ ألف بريطاني ![1] ، وقد يطلع متسائل حصيف بسؤال « ماكر » : وما هو المانع من الاستعانة بالشركات العالمية ذات الاختصاص والخبرة في تطوير « مدننا » العربية ؟ وهذا التساؤل ذاته كان هو المدخل الذي فتح الباب واسعًا على مصراعيه أمام نفوذ الشركات الأجنبية في الوطن العربي من جهة ، وأمام تهريب رأس المال العربي للأرصدة الخاصة على حساب الشعوب والأمة من جهة ثانية – فهو سؤال « حركة مادية باتِّجاهين » فيهما مصلحة للغرب ومُنبهِريه في العالم العربي سواءً بسواء ، وفوق ذلك كله ففي هذا السؤال انتقاص للعقول والخبرات العربية التي لا تَني تُهاجِر للغرب ؛ حيث إنَّها إمَّا أن تعود للشرق كخُبَراء على مَتْن « شركات عالمية » ، وإمَّا أن هذه الخبرات تَندثِر في العالم العربي تحت أرتال البيروقراطية والتهميش والتغييب ، وبالنتيجة نرى ما نراه من تنافُل رءوس الأموال العربية للغرب بدعوى التنمية

(١) ذكرت صحيفة القدس العربية اللندنية بتاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠٠٩ أن عدد البريطانيين الذين يعملون في إمارة دبي وحدها يبلغ أكثر من ١٠٠ ألف بريطاني ! ومن رفض المساهمة في « تغريب » المدينة العربية وما تقوم به الشركات الإستشارية العالمية من « بزنس » في وطننا العربي فقد =

والتطوير والتي كشفت هذه الأزمة الأخيرة « زيفها »[1] ، فالحال لم يتغيَّر على الفرد وعموم فئات الشعب من حيث نفعيَّة هذه المشاريع ، كلُّ ما في الأمر أن هناك ناطحات سحاب كان أصحابها يطمحون لذكرهم في موسوعة « جينس » ، قد توقَّف بناؤها ونزل عن ظهرها العمَّال ليتمَّ تسريحهم تاركين مدينة « السيد – الشبح » وراء ظهورهم !

رابعًا - هذه الورقة مُوجَّهة لصانع القرار كما هي للمفكِّرين ولعامَّة الشعوب سواءً بسواء ، وتهدف لفتح المجال فقط لمزيد من التأمُّل والبحث ؛ فالمدينة ملك لساكنيها على اختلاف مشاربهم وأصولهم ، وثَمَّة نقطة محورية جديرة بالتوقُّف والمراجعة هنا في مسائل الجنسية والتوطين لما لها من ارتباط وثيق الصلة بمستقبل وحياة المدينة وانتماء أهلها لها ، فإدراك الغرب لمسألة التوطين لمدنهم التي باتَتْ متعددة الثقافات لم يكن من قَبيل المصادفة أو حب نقل الممتلكات العامَّة والخاصَّة وإمتاع الأغراب بها ، وإنما انطلق من نظرة إستراتيجية ديموغرافية عميقة وثاقبة ترى مصلحة في هذا الانتماء « المديني» ، فمسألة « عدم التوطين » في أقاليم الشرق الأوسط باتَتْ المُهدِّد الديموغرافي الخطير في تحوُّل معظم مدن « السيد – والأجير » لما قد يصبح « مدينة السيد – الشبح» .

خامسًا - تُهدِّد العَوْلَمَة الاقتصادية التي تَعصِف بالمدينة العربية العَمالة والكفاءات الحِرفية اليدوية التي انقرضَتْ أو تكاد في الكثير من الأقطار العربية ، وإعادة هيكلة بنية المدينة العربية إداريًّا وديموغرافيًّا وتخطيطيًّا إستراتيجيًّا يعني : إعادة إطلاق برامج تنموية جادَّة تُوظِّف أوجهًا من التراث العمراني التقليدية الذي يوظِّف ويدرِّب ويؤهِّل كفاءات وأيدي عاملة وخبرات عربية في مجالات الحِرَف اليدوية التقليدية المرتَبِطة بصناعة البناء التراثي الذي شهِدَتْه تاريخيًّا المدينة العربية ، وهذا الطريق يُعِيد خفض نسبة البطالة المحلية ، ويقضي على نماذج بَشِعَة من الفقر واليأس المحلي الذي بات يغزو أغنى المدن العربية بالموارد الطبيعية التي تذهب للمصارف الغربية ، وتنقل الرساميل العربية خارج أقاليمها .

وفي ظلِّ تداعيَات الأزمة العالمية وعلى ضوء « أزمة الأسس » العربية المتأزِّمة يبرز السؤال الأهمُّ : هل تشكِّل هذه الأزمة المالية العالمية التي تعصف بالمدينة العربية وسكَّانها محطَّة مهمَّة لمراجعة الأسس التي قامَتْ عليها وتقييم مسيرتها أم أنها لا تعدو كونها مجرَّد لحظة عابرة في ضمير ووعي الأمَّة لا تلبث أن تعود بعدها إلى رقدة أبدية سرمدية لا يهزُّها إلا إعصار محنة جديدة أكثر عنفًا ؟

= رفضت خلال السنتين الماضيتين عروضًا للانخراط « كأجير » لقاء المال - رغم مركزيَّته في الحياة - مع هذه الشركات التي حصلت على عقود بعشرات الملايين لتطوير « مدن أشباح » عربية جديدة ، والتي تبحث من خلال وسائل العَوْلَمة عن « كفاءات شرقأوسطية » لإنجاز العمل . وبالمقابل - وللإنصاف - فهناك محاولات جادَّة - على قلتها ومحدوديتها - لإشراك الخُبَراء العرب من قِبَل بعض صانعي القرار العربي ، فقد أسهمت كخبير مستشار في تطوير مجموعة من المدن الأردنية قبل ٣ أعوام بدعوة من مشغل التطوير الحضري تارة ، وطلبت كمستشار لتطوير الإسكان في مملكة البحرين بدعوة من معالي وكيل وزارة الأشغال والإسكان - سابقا - تارة أخرى .

(١) ومن السخرية ، وبمعرض الرد استطرادًا على « منبهري » الغرب ومروِّجي « عَوْلَمة » الرأسمالية ، أنه بينما يقدِّم الغرب « خبراءه » وسلعاته الخدمية لدويلات الشرق الأوسط من خلال مؤسسات لضخ ، أو بالأحرى « لشفط » ، الرساميل العربية في بنوك واقتصاد الدول الغربية ولمصلحة شعوبها وتشغيلهم - في المقابل لا يكاد التاريخ - القديم منه والحديث - يعرف العكس ؛ أي : تقديم السلع الخدمية والخبراتية العربية « كمؤسسات عربية » ، وليس « كأفراد » للغرب ! وذلك بالرغم من أن مؤسسات الغرب ومعاهده تزخر بالعقول العربية والمواهب المبدِعة ، وبالرغم من أنه يتمُّ استخدام هذه الخبرات والعقول العربية ضمن « مؤسسات » غربية تقدِّم خدماتها للشرق – كتجربة كاتب هذه السطور . وفي هذه السياسة الغربية عبقرية رأسمالية ؛ فبهذه العملية « الماكرة » باستعمال العقول العربية في مجتمعاتهم الغربية متعدِّدة الثقافة يتمُّ ضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد : « جذب » الرساميل العربية ، وتفريغ سيولتها النقدية خارج أقاليمها ، والاستفادة من الخبرات التراكمية للعقول العربية المهاجِرَة وتدريب كوادرهم الأصلية ضمن مؤسساتهم ، وثالثًا فإن عائد الضرائب المتأتِّي من مدفوعات الأجور وتكاليف معيشة الكفاءات العربية المُقِيمة في الغرب تصبُّ في اقتصاديات البلدان التي يعيشون بها من خلال الضرائب الباهظة ، ولا تكاد تفارق محيط الإقليم الغربي – فهناك ضوابط بنكيَّة صارمة على قيمة التحويلات الخارجية !

ما تَمَّ طرحه هو على طريق دقٍّ ناقوس الخطر لمراجعة عربية نقدية لدورة اقتصادهم ودورهم « المباشر » في دعم اقتصاديات العَوْلَمَة والغرب – ولو متأخِّرة ، فالإشكالية ذات اتِّجاهين متضادَّين : جَشِع وبزنس غربي في مُقابِل انبهار وفساد وترهُّل إداري عربي يُهَمِّش القدرات العربية ويَسير بالمدن العربية نحو هاوية تفكيكها حضاريًّا وديموغرافيًّا واجتماعيًّا ، ومؤخَّرًا اقتصاديًّا ؛ والنتيجة هي استقدام الرجل الأبيض الغربي « كخبير » نادر (!) لإنعاش الاقتصاد المؤسَّسي الغربي على حساب مصلحة الفرد العربي والمدينة العربية التي يتمُّ تغريبها منهجيًّا !

خلاصة ونتيجة البحث :

يتبيَّن لنا من مجموعة الأفكار والأمثلة التي سبق عَرْضُها ومناقشتها – وجودُ العديد من المحاور التي ينبغي الالتفات لها من قِبَل صُنَّاع القرار في المدينة العربية المعاصِرَة على طريق تبيين المشكلات المُرتَبِطة بها ، وفي إطار محاولة إيجاد إستراتيجيات عمل وتطوير ، مبنيَّة لا على ردود أفعال لحظيَّة مُؤَقَّتة وجزئية ، ولكن بشكل خطط تطوير عمراني وتخطيطات سنوية طويلة الأمد ، خمسية أو عشرية – مثلًا – وهذه الخُطُط ينبغي مراجعتها سنويًّا بمدخلات الواقع المحلي قَيْدَ التطوير ، وتعديلها بما يناسب الواقع لا كمعطًى نظري فقط .

العاملان الأساسيان اللَّذان ينبغي الالتفات لهما في هذه الخُطَط ، وكما طرحَتْها هذه الورقة هما : التراث العمراني ، والعامل البشري بما يرتبط به من مهارات وحِرَف يدوية تقليدية مُرتبِطة ارتباطًا وثيقًا بالتراث يُشَكِّل انقراضُها خطرًا على العمالة المحلية ، ويضرب أصالة وعُمْقًا إستراتيجيًّا لمفهوم التراث في مقابل العَوْلَمَة والحَداثَة – وخاصَّة تَغَوُّل الرأسمالية العالمية في واقع ومصلحة الأقاليم المحلية في المدن العربية وعلى حساب اقتصادياتها ، وكلا العاملين ينبغي إعادة قراءته بمعطى اقتصادي إنتاجي بما يخدم هذين العاملين خدمة قُصوَى ، وبما يصبُّ بدرجة أساسية في البيئة المبنية والواقع المحلي والإقليمي مع تحييد وتقليل خطورة تداخلات وتأثيرات الواقع العالمي المتغير والمستغل .

هذه الورقة إنما تطرح هذه الأفكار الأوَّلية في هذه المساحة على طريق مزيد من البحث ، وفي إطار صياغة خُطَط وسياسيات إستراتيجية تتضافَر فيها علوم المختصِّين بالبيئة والتراث العمراني والمدينة العربية وتتحاوَر مع سياسات صُنَّاع القرار التي تتلمَّس واقع واحتياجات المجتمعات المحلية كاستجابة لمتطلَّباتها لا كإسقاط عليها .

مصادر البحث العربية :

١-السيد ، وليد أحمد ، « تغريب وتفكيك بنية المدينة العربية » ، مقال منشور بصحيفة القدس العربية اللندنية بتاريخ ٢٢ نيسان ٩٠٠٢ ، السنة العشرون ، العدد ٨٦١٦ صفحة الثقافة رقم ١١ .

٢-السيد ، وليد أحمد ، « قراءات أساسية في العَوْلَمَة والهوية والتراث » ، مجلة البناء السعودية ، العدد ٦١٢ ، السنة الثامنة والعشرون ، أكتوبر ٨٠٠٢ ، ص ٨٣ – ٢٤ .

٣-فتحي ، حسن ، (١٩٩١) ، « العمارة للفقراء » ، ترجمة د ، مصطفى إبراهيم فهمي ، الطبعة الثانية ، مطبوعات كتاب اليوم ، القاهرة .

٤-ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة على الإنترنت ، بحث عن « أزمة الرهن العقاري » ، تمت زيارة الموقع في نوفمبر ٩٠٠٢ .

٥-ياسين ، السيد ، « سلسلة مقالات في العولمة » ، جريدة الاتحاد الإماراتية ، حزيران ٢٠٠٧ .

مصادر البحث الإنجليزية :

1- Fathy, Hassan, (1966), 'Gourna: A Tale of Two Villages', 1st Edition– Limited 1000 copies, Ministry of Culture.

2- Girardet, H. (1976), 'the GAIA Atlas of Cities: New directions for sustainable urban living', Gaia Books Limited, London UK.

3- Jonathan, H. (2009), 'Economics for Everyone', Pluto Press, London.

4- Steele, James, (1998), 'The Architecture for People: The Complete Works of Hassan Fathy', 1st Edition, the American University in Cairo Press, Cairo.

5- Seabrook, J. (2009), 'Cities', Pluto Press, London.

Urban Heritage and the Economic Globalization
A thesis on the Protection of the Urban Heritage, Society and the National Employment in the Arab City

Walid Ahmad Al Sayed

Abstract

'The Threat Concerning Heritage of the Arab City in the age of Globalised Economy'

This paper aims to put forward an argument to establish key points regarding the deteriorating heritage in contemporary Arab cities. This argument gains its importance from the fact that our cities have surrendered much of the inherited traditions, social practices, and most importantly their capital natural resources to foreign exploitation.

The recent developments concerning the deep recession and the financial crisis the world have undergone in the last two years have escalated the deficiencies and made these more visible than ever. In this regard, a number of systematic errors have come under the spot light, and this paper attempts to establish them and argue a way to solve such problems and re-draw the attention to the importance and value of traditional heritage which has been abandoned. It is also the aim to emphasize the need to solve local issues by adopting a system that preserves the natural resources, finances, and keep up the local employment in the Arab cities. This paper suggests a system of (Local Employment Trading System – LETS), which has been used in poor-economy cities across Europe and Canada to combat globalised economy.